Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

08 Janvier 2010
08 يناير 2010

الجريدة

/ منظمة العفو الدولية تنتقد غياب الإرادة السياسية في تنفيذ توصيات «الإنصاف والمصالحة»

قالت إن عدم تنفيذ توصيات الهيئة سيجعل عملها مجرد تمرين في العلاقات العامة لتحسين صورة المغرب

الجريدة الأولى

حذرت «منظمة العفو الدولية» السلطات المغربية من أن يكون مصير توصيات هيئة «الإنصاف والمصالحة» هو الضياع في حالة استمرار عدم تنفيذها. وحمل تقرير صادر عن المنظمة الدولية صدر أول أمس، بمناسبة مرور أربع سنوات على الخطاب الملكي بمناسبة انتهاء عمل «هيئة الإنصاف والمصالحة»، السلطات المغربية مسؤولية الوفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها بتنفيذ توصيات الهيئة لضمان عدم تكرار ما جرى.

وبرر تقرير المنظمة الدولية تأخر السلطات المغربية في مباشرة تنفيذ توصيات الهيئة، مما أصبح يهددها بالضياع، بما أسماه «غياب الإرادة السياسية».

وأضاف التقرير، الذي حمل عنوان: «الوعد الضائع: هيئة الإنصاف والمصالحة ومتابعتها»، أنه «ما لم تبد السلطات المغربية الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات دون مزيد من الإبطاء، فإن ثمة مجازفة بأن ينظر إلى العملية التي بوشر بها قبل ست سنوات بإطلاق جهود هيئة الإنصاف والمصالحة على أنها مجرد تمرين في العلاقات العامة، لا غرض له سوى تحسين صورة المغرب، وتسكين آلام الضحايا بالتعويضات المالية، وبالمنافع الأخرى».

ودعت المنظمة الدولية الملك محمد السادس إلى تلبية التوقعات التي أثارتها هذه المبادرة الطليعية.

وقال التقرير إن تقصير السلطات المغربية في الوفاء بوعدها «أمر يبعث على الأسف»، وهو «بالغ الدلالة على عدم الوفاء بالوعود التي قطعت باتخاذ تدابير ملموسة للتصدي على نحو صادق وشفاف لإرث الماضي».

وأضاف التقرير أنه «على الرغم من الحديث المستمر من جانب السلطات المغربية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن ضرورة الإصلاح وإطلاق مبادرات رسمية للإصلاح في قطاع القضاء على وجه الخصوص، لم يتم تطبيق الأغلبية الساحقة من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، الرامية إلى تحسين مستوى الهياكل المؤسسية والقانونية التي سهّلت ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. وأوضح التقرير أن هذا «التخاذل عن تحقيق شيء ما حتى في ما يخص توصيات أقل حساسية، من قبيل التصديق على الاتفاقيات الدولية الإضافية لحقوق الإنسان، يعكس مدى الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لإقرار ضمانات فعالة لحماية حقوق الإنسان وتغيير البنية السياسية التي سمحت بوقوع الانتهاكات في مناخ من الإفلات شبه التام من العقاب».

وأوضح التقرير أنه عند إنشاء الإنصاف والمصالحة ومباشرة عملها وعدت السلطات المغربية بالتصدي لإرث الماضي من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب والصحراء التي تفشت إبان الفترة المعروفة باسم «سنوات الرصاص»، وبتقديم الجبر الفعال لما لحق من ضرر بالآلاف من ضحايا هذه الانتهاكات، إلا أنه وعلى الرغم من تلك الوعود لم يتم الكشف عن الحقيقة المتعلقة بانتهاكات الماضي إلا جزئياً، كما لم يجر التصدي لمقتضيات العدالة، بينما لم تجد الإصلاحات المؤسسية والقانونية التي تمس الحاجة إليها سبيلاً إلى التحقيق لضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات.

واعترف التقرير بأن عمل هيئة «الإنصاف والمصالحة»، التي أنيطت بها مهمة التحقيق في حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي التي وقعت ما بين 1956 و1999، ساعد على إلقاء الضوء على مدى اتساع نطاق انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان ومدى خطورتها، كما جاء ذلك في تقريرها الختامي، الذي نشر على الملأ في يناير 2006، واعترفت بمسؤولية السلطات المغربية عن ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وأوصت بجبر ضرر الضحايا، ودعت السلطات المغربية إلى اتخاذ إجراءات أخرى لكفالة عدم العودة إلى ارتكاب مثل هذه الانتهاكات من جديد. وعلى إثر تقديم تقريرها الختامي كلف الملك محمد السادس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمهمة متابعة عمل هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياته.

ونبه التقرير إلى أنه، وحتى لا يُقوض كل تقدم تحقق منذ تدشين الملك محمد السادس عمل هيئة الإنصاف والمصالحة في يناير 2004، فإن من

توصيات من أجل التصدي لإرث الماضي

قدمت «منظمة العفو الدولية» في تقريرها سلسلة من التوصيات لضمان ترسيخ المكتسبات التي تحققت من خلال عملية التصدي لإرث الماضي، بما في ذلك توصيات إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأن:

ينشر بلا إبطاء لائحة بجميع حالات الاختفاء القسري التي بلغت هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وينبغي أن تتضمن هذه اللائحة أسماء المختفين وظروف اختفائهم والمعلومات التي تم جمعها بشأن كل حالة، وما إذا كانت الحالة قد أحيلت إلى السلطات من أجل مزيد من التحقيقات.

وإلى السلطات المغربية بأن:

تضمن إجراء تحقيقات وافية وغير متحيزة ومستقلة في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ما بين 1956 و1999. وينبغي لهيئة التحقيق أن تتمتع بسلطة إجبار الشهود، بمن فيهم الموظفون الرسميون السابقون والحاليون، على الإدلاء بشهاداتهم، وبسلطة إصدار مذكرات الإحضار والتفتيش والمصادرة؛

تقدم الجناة المشتبه فيهم إلى ساحة العدالة وفق إجراءات نزيهة ودون إبطاء، وإقامة نظام للفحص والتدقيق لضمان عدم إشغال من يشتبه على نحو معقول في ارتكابهم جرائم بمقتضى القانون الدولي أو انتهاكات لحقوق الإنسان مناصب تمكنهم من تكرار مثل هذه الإنتهاكات؛

تنشئ آلية للاستئناف تمكن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ممن يشعرون بأن مطالباتهم بجبر الضرر المناسب لم تمحّص بالقدر الكافي من الطعن في القرارات المتعلقة بهم؛ وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بإصلاح النظام القضائي وضمان استقلاليته طبقاً للقانون والمعايير الدوليين.

Revue de presse

الجريدة

الضرورة أن تبادر السلطات المغربية إلى معالجة النواقص والفجوات التي عانت منها عملية التصدي لإرث الماضي. فمنظمة العفو الدولية تعتقد أنه من غير الممكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية دون استرداد الضحايا لكرامتهم عن طريق تقديم التوضيح الكامل لهم للأسباب التي أدت إلى استهدافهم وانتهاك حقوقهم. ومن دون مساءلة الجناة على ما ارتكبوا من جرائم، وإقرار ضمانات حقيقية لحماية المجتمع من تكرار وقوع تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يبدو كل حديث عن الرغبة الحقيقية في مواجهة الماضي، بغية بناء مستقبل أفضل، بلا معنى».

وأوضح تقرير المنظمة الدولية أن هيئة «الإنصاف والمصالحة» تقصت المئات من حالات الاختفاء القسري التي وقعت في المغرب والصحراء، ولاسيما ما بين منتصف ستينيات القرن الماضي وأوائل تسعينياته، وتوصلت إلى تسوية 742 حالة من هذه الحالات، بينما تولى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التحقيق في 66 حالة لم تتمكن الهيئة من حسمها، حيث أكد المجلس على أنه قد توصل إلى تسوية نحو 60 منها، بيد أنه ورغم الوعود المتكررة لم يتم نشر لائحة بجميع الحالات التي تم التسوية فيها حتى يومنا هذا، على حد ما جاء في التقرير نفسه.

وقال التقرير إن العديد من عائلات ضحايا الاختفاء القسري تشعر بخيبة الأمل من نتائج التحقيقات، وبخاصة جراء عدم كفاية المعلومات، فالمعلومات التي تلقوها في نهاية التحقيقات كثيرا ما عكست ما عرفوه من قبل أو ما قدموه هم أنفسهم إلى الهيئة وإلى آليات متابعتها من معلومات. ونسب التقرير ذلك إلى كون «أن أيا من المؤسستين لم تملك سلطة إجبار المسؤولين الرسميين على التعاون مع تحقيقاتها».

وقال التقرير إن إحدى النقائص الرئيسية الأخرى التي عانت منها هيئة الإنصاف والمصالحة عجزها عن التصدي لمهمة تحقيق العدالة، مضيفا: «فبغض النظر عن تجريدها منذ البدء من صلاحية تحديد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ما شكل ثغرة جدية في عملها، قصُر جهدها حتى عن تقديم توصية إلى السلطات المغربية بتقديم الجناة إلى ساحة العدالة.

كما أنها لم توص بإنشاء آلية لوضع من يشتبه، بصورة معقولة، في أنهم قد ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان موضع الفحص والتدقيق بغرض عدم تسليمهم مناصب رسمية- خاصة مع ما يزعم من أن بعض المسؤولين المغاربة من ذوي المناصب الرفيعة كانوا بين المسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات، ومن دون مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، فإن استمرار ثقافة الإفلات من العقاب وتغلغلها يظل أمرا لا مناص منه في المغرب والصحراء».

بيد أن أحد المجالات التي قطعت هيئة الإنصاف والمصالحة وآلية متابعتها شوطا في إنجاز مهامها هي جبر الضرر الذي لحق بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. فبالإضافة إلى تقديم التعويض المالي، تلقى بعض الضحايا كذلك مساعدات في مضمار إعادة التأهيل الطبي والاجتماعي، غير أنه قد شابت برنامج جبر الضرر هذا بعض الثغرات وقوبل بشكاوى من قبل البعض، الذين وصفوه بأنه لم يلب حاجات الضحايا على نحو كاف. ومما أثار خيبة الأمل، على وجه الخصوص، عدم وجود أية آلية تمكن الضحايا من الطعن في القرارات المتخذة بشأن قضاياهم، ولاسيما بسبب ما يتسم به برنامج جبر الضرر من غياب للشفافية والإنصاف. ونقيصته الرئيسية الأخرى هي الطريقة التي تعامل بها مع الضحايا في الصحراء. فعلى الرغم من حقيقة أن الإقليم قد عانى وما زال يعاني على نحو غير متناسب من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات المغربية، فقد استثنيت الصحراء من جبر الضرر الجماعي الذي قرر للمناطق المتضررة من القمع على وجه خاص. وكذلك الأمر لم يجر الترتيب لأية جلسات استماع في الصحراء تتيح للضحايا سرد رواياتهم عما عانوه من انتهاكات أسوة بما حدث في ستة من الأقاليم المغربية عقدت فيها مثل هذه الجلسات.

وربط التقرير بين استمرار انتهاكات حقوق الإنسان اليوم في المغرب والصحراء، وإن على نطاق أضيق، بالمقارنة مع الفترة التي شملتها صلاحيات هيئة الإنصاف والمصالحة يسلط الضوء على أهمية الوفاء بالوعود التي قطعتها هيئة وضرورة وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

LE SOIR

Droits de l'Homme

Amnesty contre l'impunité

«Amnesty internationale appelle à ce que «les agresseurs répondent de leurs crimes».

Amnesty Internationale revient à la charge. L'ONG pointe cette fois le processus de réconciliation. Dans un document rendu public mercredi au titre révélateur sur la teneur du texte : «promesses non-tenues :L'Instance équité et réconciliation et son suivi», dans lequel Amnesty exhorte le gouvernement marocain à honorer ses engagements de mettre toute la lumière sur les violations des droits commises au Maroc durant les années de plomb.

Dans ledit document, Amnesty international critique les autorités marocaines pour leur «manque de volonté politique» à appliquer les recommandations du rapport final de l'IER présenté, le 30 novembre 2006, au roi Mohammed VI.

Pour Amnesty internationale la véritable réconciliation est liée à la dignité des victimes. Un fait qui exige «une explication totale» des raisons à l'origine de leur incarcération durant des années.

Par ailleurs, l'ONG, basée à Londres, évoque dans son texte l'impunité. Elle appelle à ce que «les agresseurs répondent de leurs crimes» et à la «mise en place de réels garde-fous pour protéger la société des graves violations des droits de l'Homme». Par sa publication, AI entend commémorer le quatrième anniversaire de la présentation du rapport final de l'IER. Le document d'Amnesty internationale, éloquent soit-il sur le suivi des recommandations de l'Instance équité et réconciliation, ne fait que reprendre les observations émises par les ONG de droits de l'Homme marocaines. La semaine dernière, l'OMDH, qualifiée *de modérée dans ses revendications en* comparaison à l'AMDH, va plus loin que AI et appelle ouvertement à inscrire, noir sur blanc, dans la Constitution marocaine le principe de lutte contre l'impunité. «Sa constitutionnalisation impose pour les pouvoirs législatif et exécutif le respect de ce principe et confère à la Justice l'autorité de s'assurer de son application», précise l'OMDH.

Le document d'Amnesty, éloquent soit-il sur le suivi des recommandations de l'IER, ne fait que reprendre les observations émises par les ONG de droits de l'Homme marocaines.

L'AMDH ou autres associations nationales des droits de l'Homme mais également les familles des victimes et des disparus n'ont cessé de demander au CCDH d'exécuter les recommandations du rapport final de l'IER. **M.J**

Revue de presse de l'Homme

بيان اليوم

لماذا يتعثر مسار تنفيذ التوصيات النهائية..؟

الذكرى الرابعة لصدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة

مكتب الرباط :محمد ياسين

مضت أربع سنوات على صدور التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة، ولازالت العديد من توصياته لم تجد طريقها إلى التنفيذ .وعلى رأسها الكشف عن الحقيقة الكاملة للملفات العالقة التي تخص عددا من ضحايا الاختفاء القسري، بينما لازالت الإصلاحات المؤسسية الكفيلة بضمان عدم تكرار ماضي الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان تراوح مكانها .

ولقد شكل إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة حدثا بارزا وفريدا من نوعه في العالم العربي .واعتبر من طرف منظمات دولية وإقليمية وجهوية، خطوة جريئة أقدم عليها المغرب في مجال العدالة الانتقالية، من أجل طي صفحة من تاريخه الأسود، أسام ما سمي ب "سنوات الرصاص" . ومنحت لها كل الإمكانيات والوسائل المادية والبشرية واللوجستيكية لإنجاز مهمتها التاريخية .

وتنتقد العديد من المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان ما تسميه "غياب الإرادة السياسية لدى السلطات المغربية" لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئة بعد أربع سنوات من تقريرها النهائي .معبرة عن تخوفها من "أن تكون الأهداف من وراء العملية كلها تسعى إلى تحسين صورة المغرب، وذر الرماد في عيون الضحايا بالتعويضات المالية".

وانكبت الهيئة منذ تأسيسها سنة 2004على دراسة ما يناهز 16الف و860 ملفا معروضا أمامها، أفضت خلاصة أعمالها إلى إقرار التعويض المادي لحوالي 6385حالة، تمثل أكثر من 37في المائة من مجموع الملفات، وإقرار التعويض المادي مع توصية بجبر الأضرار في 1895حالة، تمثل 11في المائة من مجموع الملفات، فيما أقرت توصيات في 1499حالة، لا تشكل سوى 9في المائة .

وخلصت الهيئة في تقريرها الختامي باعتبار 66حالة عالقة، وحفظ 18حالة أخرى .بينما أقرت رفض 854حالة، وصرف النظر عن 150حالة أخرى، وعدم قبول 927ملفا .

واعترفت الهيئة في تقريرها الختامي بمسؤولية الدولة في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الفترة ما بين 1956و1999، ودعت إلى اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لضمان عم تكرار هذه الانتهاكات .

وبعد حل هيئة الإنصاف والمصالحة، أنيطت بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مهمة متابعة توصياتها .وانتقدت العديد من المنظمات والجمعيات الحقوقية الوطنية والدولية تأخر تنفيذ ما تبقى من التوصيات، وهو ما يعتبره رئيس المجلس، أحمد حرزني، في حوار سابق مع "بيان اليوم "بأنه مجانب للصواب .مشيرا إلى أن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة تتعلق بأربعة محاور أساسية :تعويض الضحايا، وبرامج جبر الضرر، والكشف عن الحقيقة، والإصلاحات المؤسساتية .

وأكد حرزني أن معظم التوصيات المتعلقة بتعويض الضحايا تم تنفيذها بشكل نهائي، حيث وصل عدد الأشخاص الذين تم تعويضهم، سواء من طرف الهيئة المستقلة للتعويض أوالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أوهيئة الإنصاف والمصالحة إلى حوالي 25الف شخص .بالإضافة إلى استفادة الضحايا من التغطية الصحية، وتسوية الأوضاع الإدارية لعشرات المئات منهم .

وأقر في هذا الصدد بتعثر الإدماج الاجتماعي لعدد كبير من الحالات "لأسباب موضوعية"، تتعلق أساسا بحالات غير متجانسة لا من حيث السن ولا من حيث المستوى الدراسي ولا من حيث مقر الإقامة، وهو ما يستوجب التعاطي مع كل حالة على حدة .نفس الشيء ينطبق على جبر الضرر الجماعي من خلال إطلاق مشاريع لحفظ الذاكرة .

ولا يزال الرأي العام ينتظر صدور تقرير المجلس الاستشاري حول الملفات العالقة، الذي يعتبر واحدا من جوانب النقص في تجربة المصالحة المغربية .فقد وضعت هيئة الإنصاف والمصالحة لائحة بحوالي 66حالة تتطلب المزيد من البحث والتحري، تتصدرها قضية المهدي بنبركة .

وبالإضافة إلى ذلك، يظل الإصلاح المؤسسي المتعلق بإصلاح منظومة القضاء، وملاءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومعالجة الحكامة الأمنية، تعترضها كلها عراقيل جمة، رغم المبادرات التي تطلقها الدولة بين الفينة والأخرى .

فمشروع إصلاح القضاء الذي أعلن جلالة الملك عنه في خطاب العرش، لازال يراوح مكانه .والحكومة لا تزال تتلكأ في تقديم مشروع قانون لمراجعة منظومة القانون الجنائي، التي تأخذ بعين الاعتبار ملاءمة النصوص القانونية والتشريعية مع مقتضيات القوانين والاتفاقيات الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان .

ويشكل موضوع الحكامة الأمنية، واحدة من التوصيات الأساسية التي لا تزال تنتظر التنفيذ، خصوصا في الجانب المتعلق بالعمليات الأمنية وحفظ النظام العام، وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإلزامها بإخبار الرأي العام والبرلمان بأية أحداث استوجبت تدخل القوة العمومية، بنتائج مختلف العمليات الأمنية ونتائجها والمسؤوليات وما قد يتخذ من تدابير تصحيحية .

وأوصت الهيئة في نفس السياق، بإعادة النظر في الإطار القانوني والنصوص التنظيمية لأجهزة الأمن، وتدقيق صلاحياتها .ومختلف الإجراءات التي تشرع لمراقبة الأجهزة الأمنية في مختلف تدخلاتها، باعتبارها الضمان لعدم عودة انتهاكات حقوق الإنسان .

وأقر رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بوجود تأخر في تنفيذ هذا الجانب المهم من تلك التوصيات بسبب تعثر المشاورات التي يقوم بها المجلس .

ونظل تجربة المصالحة ناقصة في غياب المساءلة وتطبيق مبدإ الإفلات من العقاب، أحد الثغرات الكبرى في التجربة المغربية، مثلما تذهب إلى ذلك المنظمات والجمعيات الحقوقية، باعتبارها اللبنة الأساسية في تحقيق العدالة .

Libération

Quatre ans après le rapport final de l'IER

Amnesty International dénonce les promesses non tenues de l'Etat

Amnesty International célèbre à sa manière le 4ème anniversaire de la présentation, devant le Souverain, du rapport final de l'Instance Equité et Réconciliation. En publiant ce 6 janvier 2010 -jour anniversaire de la fin de la mission de l'Instance que présidait feu Driss Benzekri- un rapport sous le titre de « Promesses non tenues : Instance Equité et Réconciliation et ses recommandations », Amnesty tire la sonnette d'alarme et interpelle fortement les pouvoirs publics.

Pour les activistes de cette ONG internationale qui a suivi de très près l'expérience marocaine à travers l'exercice de lecture des pages noires d'un passé de plomb et de souffre, « des promesses solennelles avaient été faites pour que toute la vérité soit faite sur les exactions commises au Maroc, entre 1956 et 1999. En fait, la vérité n'a été que partielle ».

Amnesty International ne cache pas son inquiétude. Les recommandations émises par l'IER sont quasiment restées lettre morte. « Les réformes institutionnelles et juridiques seules à même d'immuniser le pays contre les pratiques du passé et le retour des vieux démons n'ont toujours pas vu le jour. Garantir le « plus jamais cela » passe nécessairement par ces réformes d'une importance majeure », affirme-t-on du côté de cette association.

Dans un rapport documenté et détaillé d'une centaine de pages, Amnesty International rappelle que le rapport final de l'IER démontre très clairement la responsabilité de l'Etat marocain dans les violations graves des droits de l'Homme commises dans le passé. « C'est d'ailleurs à ce titre que les recommandations de la commission vérité marocaine ont appelé l'Etat à prendre des mesures pour immuniser l'avenir. Dans ce sens, le Roi Mohammed VI a officiellement chargé le Conseil consultatif des droits de l'Homme du suivi des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation ».

4 ans après l'achèvement de sa mission, l'action menée par l'IER est aujourd'hui menacée. C'est en tout cas ce qu'estime Amnesty tout en mettant en exergue « l'absence d'une réelle volonté politique pour que les recommandations de l'Instance voient enfin le jour ». « Les pouvoirs publics doivent assumer leurs responsabilités et respecter les engagements pris et les promesses faites. D'autant qu'il ne saurait y avoir de réconciliation véritable sans que les victimes ne recouvrent leur dignité et ce en leur présentant les vraies raisons qui ont conduit à la violation de leurs droits », peut-on lire dans ce rapport publié en arabe et en anglais.

NARJIS RERHAYE

Suite page 4

Revue

Libération

Quatre ans après le rapport final de l'Instance Equité et Réconciliation

Amnesty International dénonce les promesses non tenues de l'Etat

Suite de la première

Un rapport qui se termine par une série de recommandations qu'émet Amnesty International aussi bien à l'adresse du Conseil consultatif des droits de l'Homme qu'aux pouvoirs publics. Au CCDH, l'ONG internationale demande de manière expresse la publication, dans les plus brefs délais, de la liste de toutes les victimes de la disparition forcée dont les cas sont parvenus à l'IER et au CCDH. Dans le même temps, A.I appelle l'Etat marocain à mettre en place une commission d'enquête indépendante relative aux violations et exactions commises entre 1956 et 1999 et devant laquelle le témoignage est obligatoire y compris pour les anciens hauts responsables ou ceux en exercice. « Tous ceux qui se seraient rendus coupables de violations graves de droits humains doivent êtes démis de leurs postes de responsabilité ». La réforme de la justice, et particulièrement son indépendance, est au cœur des doléances de cette ONG qui considère l'appareil de la justice comme l'une des garanties principales au « plus jamais ça ».

Parmi les recommandations d'Amnesty, l'on notera la mise en place de procédures d'appel pour les victimes qui estimeraient insuffisantes les réparations obtenues.

« Si les recommandations émises par l'Instance Equité et Réconciliation il y a aujourd'hui 4 ans, jour pour jour, ne sont pas exécutées, si le rythme pour leur mise en œuvre ne s'accélère pas, cela signifierait alors que la création de la Commission vérité marocaine n'était qu'un exercice de relations publiques, une opération de communication qui n'avait pour seul but que l'amélioration de l'image du Maroc et le silence des victimes à travers des indemnisations sonnantes et trébuchantes », conclut le rapport d'Amnesty International.

NARJIS RERHAYE

Revue de Presse du Conseil consultatif